الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6009.5
بتغير قدره
+63.5
1.07%

عمومية «الوطني» 11 مارس المقبل

ذكر بنك الكويت الوطني ان الجمعية العمومية العادية وغير العادية ستعقد يوم 11 مارس المقبل في تمام الساعة 4,30 عصرا في المركز الرئيسي للبنك، حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الادارة، توزيع ارباح نقدية بنسبة 40٪ من القيمة الاسمية للسهم (40 فلسا لكل سهم)، وتوزيع اسهم منحة بنسبة 10٪ من رأس المال المدفوع (10 اسهم لكل 100 سهم). وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية. كما ستتم مناقشة بنود اخرى على جدول الاعمال. علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

بخصوص الرقابة المالية المسبقة تمهيداً لرفعها إلى «الأعلى للبترول»

«مؤسسة البترول» لإعداد مذكرة حول معوقات تنفيذ مشروعي المصفاة الجديدة والوقود البيئي

علمت «الأنباء» من مصدر نفطي رفيع المستوى ان المجلس الاعلى للبترول طلب من مؤسسة البترول ممثلة في شركة البترول الوطنية اعداد مذكرة توضيحية تظهر فيها المعوقات والمشاكل التي قد تعرقل تنفيذ مشروعي المصفاة الجديدة والوقود البيئي جراء تنفيذ الرقابة المالية المسبقة من قبل ديوان عام المحاسبة.

وتوقع المصدر في تصريح لـ «الأنباء» ان تنتهي شركة البترول الوطنية من اعداد المذكرة خلال الشهر الجاري على ان يتم تسليمها للمجلس الاعلى للبترول خلال الاجتماع المقبل، مشددا على ان مؤسسة البترول ضد قرار الرقابة المسبقة على المشروعين.

وأوضح ان اجتماع المجلس الاعلى للبترول الاخير حضره ممثلان من شركة البترول الوطنية استعرضا خلاله المعوقات المالية التي ستنجم عن الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وتأثير ذلك الامر علي تأخير تنفيذ المشروعين بالآلية الفنية المطلوبة.

مشروع الوقود البيئي لتطوير مصافي شركة البترول الوطنية يدخل حيز التنفيذ قريبا

وطالب بضرورة تقديم تسهيلات من مختلف الهيئات ووزارات الدولة المختلفة ابتداء من البلدية والشؤون في استخراج تأشيرات العمل للموظفين في المصفاة والذين تقدرهم البترول الوطنية بنحو 100 الف عامل انتهاء بالجمارك لتسهيل دخول المعدات.

وعن المعوقات التي قد تنجم من الرقابة المسبقة للمشروعين قال المصدر ان هناك 5 لجان تتابع تنفيذ المشروعين وكل لجنة تأخذ نحو اسبوع او 10 ايام لتجتمع وتأخذ القرار وهذا الامر ينجم عنه تأخير شهر او شهر ونصف الشهر في اخذ القرار الواحد ناهيك عن قرار ديوان المحاسبة بعد موافقة الـ 5 لجان، مشيرا الى ان هذا الامر سينجم عنه تأخير تنفيذ المشروعين كثيرا.

● أحمد مغربي

الغانم لـ «الأنباء»: الحكومة الجديدة مطالبة بالإصلاح الاقتصادي السريع

اكد امين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم ان السلطة التنفيذية الجديدة هي المعنية بدعم وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك من خلال استراتيجيتها المستقبلية.

وذكر الغانم في تصريح لـ «الانباء» ان الاهتمام بالاقتصاد امر يعني الحكومة بالدرجة الاولى كون العوائد المالية التي يدرها الاقتصاد على الدولة وتحريك عجلة الاقتصاد تهم السلطة التنفيذية.

وحول رؤيته لمطالبة بعض الاقتصاديين النواب الجدد ببذل الجهود لسن تشريعات وقوانين اقتصادية خلال الفترة المقبلة افاد الغانم بان كل شخص له رؤية خاصة به مؤكدا ان جميع القوانين التي تخص الاقتصاد بيد الحكومة. وطالب الغانم الحكومة بالنظر بعين الاعتبار الى مستوى الوضع الاقتصادي الوطني ومدى الاحتياج الى قوانين جديدة مع اهمية تعديل القوانين الموجودة.

وتوقع الغانم عدم تحرك مجلس الامة الجديد في اتجاه تطوير الاقتصاد مستدلا على ذلك بأن كل نائب لديه اجندته الانتخابية التي يسعى من خلالها لارضاء ناخبيه.

واستطرد قائلا: اذا كانت الحكومة لديها نية لاصلاح الوضع الاقتصادي وتحريك عجلته الى الامام فهذا شيء جيد. وأعرب الغانم عن امله بنجاح رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك وتوفيقه في اختيار الوزراء الجدد وان يكونوا على مستوى تطلعات وطموحات مجتمع الاعمال في الكويت.

● عاطف رمضان

قيس الغانم

1,98 مليون دينار خسائر «تحصيلات»

ذكرت شركة تصنيف وتحصيل الاموال (تحصيلات) ان مجلس الادارة اعتمد البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 2011/12/31.

وجاء في بيان صادر عن البورصة ان الشركة حققت خسائر بقيمة 1,988,774 دينارا بواقع 12,05 فلسا، مقابل خسائر عن نفس الفترة من العام الماضي بقيمة 157,162 دينارا بواقع 0,95 فلس.

وقد اوصى مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح، فيما تضمن تقرير مراقبي الحسابات التحفظ الآتي:

بالرغم من صدور حكم لصالح الشركة بدين قدره 2,424,669 دينارا وتعهد رسمي بالسداد الا انه لا يمكن الحكم على مقدرة الشركة على استرداد المبلغ لان الشركة الام تخضع لخطة اعادة هيكلة لديونها مازالت تحت التنفيذ.

23 الجاري النظر في استشكال «الصفاة للاستثمار»

أفادت شركة الصفاة للاستثمار (الصفاة) بخصوص الكتب المرسلة بتاريخ 2011/01/04 وتاريخ 2012/01/08 بخصوص استئناف الحكم رقم (5279/2011) تجاري كلي/19 ضد الشركة الدولية للمنتجعات والمقيد بمحكمة الاستئناف تحت رقم (3964/2011) تجاري/7 وكتاب الشركة بتاريخ 2012/01/29، بانها قامت بعمل اشكال في تنفيذ الحكم رقم 5279/2011 تجاري كلي/19 ملف حجز تحفظي رقم 181284/2011 ومحدد له جلسة بتاريخ 2012/02/23 كما تم عمل تظلم من امر الحجز قيد رقم 2012/476 وحدد له جلسة بتاريخ 2012/03/04.

وقالت الشركة إنها ستقوم باخطار ادارة السوق باي مستجدات ستطرأ على هذا الامر خلال الفترة المقبلة.

«العيد» توزع 10٪ منحة

قالت شركة العيد للاغذية ان مجلس الادارة اعتمد البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31.

وقد حققت الشركة ارباحا بقيمة 690,704 دنانير بواقع 10,62 فلوس للسهم، مقابل ارباح عن نفس الفترة من العام الماضي بقيمة 598,932 دينارا بواقع 9,21 فلوس.

وقد اوصى مجلس ادارة الشركة بتوزيع اسهم منحة بواقع 10٪ من رأس المال المدفوع 10 أسهم لكل 100 سهم.

«ألافكو» تطلب 35 طائرة «إيرباص A320neo» إضافية

اعلنت شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات عن شراء عدد خمس وثلاثين طائرة ايرباص من عائلة A320neo، ما يرفع اجمالي الطائرات التي طلبتها من هذا النوع الى 85 طائرة.

وتمثل هذه الطلبية زيادة على الاتفاق الموقع سابقا في معرض دبي للطيران 2011، والذي يشمل 50 طائرة من عائلة A320neo.

وقال رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة الافكو احمد الزبن: «بعد دراسة مستفيضة اظهرت ان الطلب على طائرة A320neo سيكون مرتفعا، ارتأينا شراء 35 طائرة اضافية لتلبية الطلب المستقبلي لعملائنا».

وأثنى الزبن على هذه الصفقة قائلا: «تعتبر A320neo الطائرة المفضلة في سوق الطائرات احادية الممرات، نظرا الى التوفير الكبير الذي تحققه في استهلاك الوقود بالتناغم مع الجدارة التشغيلية والفاعلية من ناحية التكلفة لعائلة A320، ما يحتم علينا ضمها الى اسطولنا كي نلبي متطلبات عملائنا واحتياجاتهم بشكل افضل».

من جهته، قال الرئيس المسؤول عن قسم شؤون العملاء لدى ايرباص، جون ليهي: «تجد شركات الخطوط الجوية نفسها مضطرة الى اعتماد طائرات فعالة في استهلاك الوقود نظرا الى اسعار الوقود المرتفعة.لذلك، جرى تصميم طائرة A320neo كي تستجيب الى هذا الطلب الحيوي عبر تحقيق توفير في استهلاك الوقود بنسبة 15٪، ما يجعل منها استثمارا مثاليا لشركات الطيران، كما تحد هذه الطائرة من الكلفة التشغيلية، وتتيح في الوقت عينه للخطوط الجوية توفير افضل مستويات من الراحة في المقصورة».

وتابع قائلا: «تؤكد هذه الصفقة الكبيرة مع شركة الافكو، استجابة A320neo لجميع المتطلبات الرئيسية للخطوط الجوية والمسافرين على حد سواء، الامر الذي يجعل منها افضل طائرة في فئتها حاليا».

وتمتاز عائلة ايرباص A320 باقبال هائل يتمثل بسجل طلبات يضم اكثر من 8,300 طائرة، جرى تسليم 5,000 طائرة منها الى اكثر من 350 عميلا ومشغلا حول العالم، الواقع الذي يؤكد مكانتها الرائدة كأفضل عائلة طائرات احادية الممرات مبيعا في العالم، وتتشابه بنية طائرة A320neo مع A320 الحالية بنسبة تزيد على 95٪، ما يجعلها تتلاءم بسهولة مع اساطيل الطائرات الحالية، هذا مع توفير مدى تحليق اضافي يصل الى 500 ميل بحري/ 950 كلم او حمولة اكبر بمقدار طنين.

وتتضمن ايرباص A320neo، التي ستدخل الخدمة بدءا من العام 2015، «خيار محرك جديد»New Engine Option لعائلة A320، كما تحتوي هذه الطائرة، بالاضافة الى نوعي محركات من الجيل الاحدث، على مقومات كبيرة لطرفي الجناحين تدعى «شاركلت» «زعنفة قرش صغيرة».

من اليسار إلى اليمين: أحمد الزبن وجون ليهي ونائب الرئيس التنفيذي في «ألافكو» أبو القاسم رضا

من جهة اخرى بلغ حجم سوق سندات الشركات (السندات القائمة حاليا بما فيها السندات المتعثرة) نحو 810,5 ملايين دينار او ما يعادل 1,82٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للكويت المتوقع لعام 2011 والبالغ 44,6 مليار دينار.

وشكلت سندات العائد الثابت نحو 65٪ من اجمالي السندات القائمة او ما يعادل 524 مليون دينار بينما شكلت سندات العائد المتغير النسبة المتبقية والبالغة 35٪، اما بالنسبة للعملة المقومة بها السندات فقد بلغ حجم السندات المقومة بالدينار الكويتي 382,5 مليون دينار او ما يعادل 47٪ من اجمالي السندات القائمة حاليا في حين بلغت قيمة السندات المقومة بالعملات الاجنبية (دولار ويورو) نحو 428 مليون دينار او ما يعادل 53٪ من حجم سوق السندات.

وقد بلغ حجم السندات المصدرة منذ عام 2002 نحو 1,52 مليار دينار حيث شكلت سندات العائد الثابت نحو 56٪ (ما يعادل 848 مليون دينار) من اجمالي السندات المصدرة بينما شكلت السندات التي تحمل عائدا متغيرا 44٪ من الاجمالي.

واستحوذ القطاع المالي على النسبة الكبرى من السندات حيث بلغ اجمالي السندات المصدرة من شركات القطاع المالي نحو 797 مليون دينار خلال الفترة ذاتها (أو ما يعادل 52٪ من اجمالي الاصدارات)، في حين بلغ اجمالي الاصدارات للشركات القابضة المتنوعة الانشطة نحو 555 مليون دينار وبالتالي شكلت 36,5٪ من اجمالي السندات المصدرة، اما الشركات العقارية فكان نصيبها من الاصدارات 129 مليون دينار او ما يعادل 8,5٪ من اجمالي السندات التي تم اصدارها منذ عام 2002، وكانت النسبة الاقل لشركات النقل والتخزين والصناعة التي اصدرت فقط 41 مليون دينار من اجمالي السندات المصدرة منذ عام 2002.

وبالمقارنة مع الدول المتقدمة، بلغت حصة سندات الشركات المالية (القطاع المالي) من اجمالي سندات الشركات القائمة في المانيا نحو 97٪ او ما يعادل 3,1 تريليونات دولار و48٪ في الولايات المتحدة حيث بلغت قيمة السندات المصدرة من القطاع المالي 2,8 تريليون دولار من اصل اجمالي سوق السندات البالغ 5,92 تريليونات دولار مما يدل على تنوع الاصدارات وتوزيعها على القطاعات الانتاجية حيث بلغت قيمة سندات قطاعات الاتصالات والطاقة والتجزئة نحو 2,1 تريليون دولار وبنسبة 34٪ من سوق السندات، وحاليا في الكويت تبلغ النسبة 47٪ (بنوك وشركات استثمار) و49٪ للشركات القابضة فيما النسبة المتبقية تعود الى الشركات العقارية وغياب القطاعات الانتاجية عن السوق.

وبمقارنة سوق سندات الشركات مع الناتج الاجمالي المحلي للدول المتقدمة والكويت، فقد بلغ حجم سوق السندات القائمة للشركات في الولايات المتحدة الاميركية نحو 5,92 تريليونت دولار او ما يعادل 39٪ من اجمالي حجم الاقتصاد الاميركي البالغ 15,1 تريليون دولار حيث يعتبر سوق السندات من اسواق المال الاساسية في تمويل الشركات ولا يقل اهمية عن اسواق الاسهم.

ترتفع هذه النسبة الى 69٪ في بريطانيا حيث بلغ حجم سوق سندات الشركات نحو 1,7 تريليون دولار مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي بقيمة 2,5 تريليون دولار وكذلك في المانيا حيث تصل النسبة الى اعلى مستوى لها في الدول المتقدمة وهي 88٪. بينما تنخفض هذه النسبة في الصين واليابان الى 33٪ و20٪ على التوالي.

أما في الكويت، فالنسبة حاليا اقل بكثير مما هي عليه في الدول المتقدمة وهي عند مستوى 1,82٪ من الناتج الاجمالي المحلي، من هنا تأتي اهمية تطوير سوق سندات الشركات وتنشطيه وانشاء سوق ثانوي للسندات بحيث يساهم في تمويل الشركات وخاصة بعد الخسائر الكبيرة التي لحقت بسوق الاسهم حيث اصبح من الصعب القيام بعملية التمويل عن طريق الادراج في البورصة وكذلك زيادة رؤوس اموال الشركات المدرجة نتيجة تذبذب الاسعار وفقدان الثقة في البورصة.

وشهد سوق سندات الشركات في الكويت نموا ملحوظا منذ عام 2002 حتى السنة الحالية حيث بلغ حجم السندات المصدرة خلال تلك الفترة نحو 1,52 مليار دينار.

وكان عام 2010، الاكبر من حيث حجم الاصدارات حين بلغت قيمة السندات المصدرة 290 مليون دينار ويعود الجزء الاكبر منها الى شركة مشاريع الكويت القابضة التي اصدرت سندات بقيمة 500 مليون دولار وكذلك بنك برقان الذي بدوره اصدر سندات بقيمة 400 مليون دولار خلال السنة ذاتها، اما عام 2008 ونتيجة الازمة المالية وتداعياتها انخفضت السندات المصدرة الى ادنى مستوى لها منذ عام 2002 لتصل الى 50 مليون دينار.

واعتبر التقرير ان تطوير سوق ثانوي للسندات وتشجيع الاصدارات الاولية من سندات الشركات اصبح ضرورة ملحة فرضتها الازمة المالية والمناخ الاستثماري الذي تغير وتطور في فلسفة الادوات الاستثمارية حيث اصبحت السندات اداة اساسية في توزيع الاصول لاي محفظة استثمارية متنوعة، وكذلك فقد كشفت الازمة المالية عن عيوب التمويل في عدد كبير من الشركات حيث اعتمدت على التمويل القصير الاجل لشراء اصول واستثمارات طويلة الاجل. ولفت التقرير الى انه عند اول صدمة في سوق الائتمان، امتنعت البنوك عن التمويل القصير الاجل وداهمت الاستحقاقات القصيرة الاجل لتلك الشركات التي فقدت السيولة وواجهت مشكلة السيولة، وكذلك بدا واضحا بعد الازمة اهمية الادارة الجيدة لاستحقاقات الديون وتمديد اجالها بشكل يتلاءم مع نشاط الشركة والتدفقات النقدية المستقبلية، ومن هنا فإن السندات التي تعتبر اداة تمويل متوسطة وطويلة الاجل (3ـ 5 سنوات) اصبحت ضرورية في هيكل التمويل للشركات وذلك لتفادي مشاكل السيولة والتمويل التي نتجت خلال الازمة المالية، الا ان عملية اصدار السندات اصبحت صعبة ومتاحة فقط للشركات التي تتمتع بوضع مالي جيد وتمتلك اصولا حقيقية ذات تدفقات نقدية مستدامة.

وقال التقرير انه في ضوء ذلك فإن مستقبل سوق السندات في الكويت يكون واعدا، اذ هناك سيولة كبيرة لدى المؤسسات الحكومية وبعض المؤسسات الخاصة وأصحاب الثروات من الافراد حيث بالامكان جذب تلك السيولة والاستفادة منها في اصدارات من شركات ذات ملاءة مالية عالية وجيدة بالاضافة الى تنظيم وتطوير السوق من قبل هيئة اسواق المال بحيث يصبح من الاسواق الاساسية في تمويل الشركات.

«كامكو»: 810,5 ملايين دينار قيمة السندات للشركات الكويتية مع بداية 2012

قال تقرير صادر عن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الاصول (كامكو) حول سوق سندات الشركات في الكويت ومقارنته مع اسواق الدول المتقدمة، ان حجم السندات القائمة للشركات الكويتية (سندات الشركات المصدرة في الكويت وخارجها، كما في 14 فبراير 2012، بلغ نحو 810,5 ملايين دينار وهو اعلى مستوى وصلت اليه منذ 2002 حين بلغ حجم السندات القائمة انذاك نحو 404 ملايين دينار.

وبلغت قيمة السندات التي تعثر دفعها نحو 136,1 مليون دينار بما يعادل 17٪ من قيمة السندات القائمة.

واشار التقرير الى ان الارقام التاريخية تشير الى ان حجم سوق السندات المصدرة من قبل الشركات (السندات القائمة نهاية كل سنة) كان في نمو مستمر منذ عام 2002 ليصل الى 699 مليون دينار نهاية عام 2006 حيث شهدت الفترة نفسها (2002ـ 2006) اصدارات اجمالية بقيمة 798 مليون دينار نتيجة حاجة الشركات للتمويل وتوافر السيولة في السوق بالاضافة الى انخفاض كلفة الاقتراض مما شجع الشركات اللجوء الى سوق السندات لتمويل مشاريعها التوسعية.

وبلغ حجم الاصدارات التي تحمل عائدا متغيرا خلال الفترة نفسها نحو 500 مليون دينار او ما يعادل 63٪ من اجمالي السندات المصدرة، اما السندات ذات العائد الثابت فقد شكلت الباقي او ما يعادل 37٪ من اجمالي السندات المصدرة بقيمة اجمالية بلغت 298 مليون دينار.